لواء د./ أحمد يوسف محمد عبد النبى
مستشار بقيادة أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا

تأثير الهجرة غير المشروعة على الأمن القومى المصرى

مقدمة :

ظاهرة الهجرة قديمة منذ بدء الخليقة، وبفضلها نشأت المجتمعات وتكونت الحضارات، وبعد ظهور الدولة الحديثة وترسيم الحدود بمفهومها التنظيمى والسلطوى، تصاعدت حدة التنافس على المصالح السياسية والاقتصادية بين الدول فى ظل عدم التوازن فى توزيع الثروة بين الدول الغنية فى النصف الشمالى والدول الفقيرة فى النصف الجنوبى من الأرض، ومع التباين فى الزيادة المطردة فى عدد السكان فى دول عن دول أخرى، ازدادت حدة التعاطى مع ظاهرة الهجرة فى نطاقها المشروع وغير المشروع.

بعد أن أصبحت حركة البشر تتم وفق قواعد وقوانين منظمة وملزمة، ومع تنامى عوامل الطرد فى الدول المصدرة للهجرة وعوامل الجذب فى الدول المستقبلة للهجرة تصاعدت حدّة الهجرة غير المشروعة، واتسمت بأبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية، وتحولت فى ظل سيولة التفاعلات الدولية والإقليمية وتنامى ظاهرة الإرهاب إلى واحدة من أهم القضايا الأمنية والسياسية التى تؤرق الدول الأوروبية.

تأتى أهمية هذه الدراسة انطلاقاً من تنامى ظاهرة الهجرة غير المشروعة فى السنوات القليلة السابقة وتأثيرها على الأمن القومى للدول سواء دول المصدر أو دول المقصد، بالإضافة إلى ارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بظاهرة الإرهاب والاتجار بالبشر وتماسها أيضًا مع أزمة اللاجئين.

تهدف الدارسة إلى تحليل ظاهرة الهجرة المصرية غير المشروعة فى إطار الأسباب والدوافع المحفزّة لها، والتداعيات الناتجة عنها والمؤثرة على الأمن القومى المصرى، وتسليط الضوء على التوجهات والسياسات المصرية والجهود الحكومية الناجحة فى مكافحة الهجرة المصرية غير المشروعة، بالإضافة إلى استخلاص النتائج وطرح التوصيات المقترحة لمكافحة هذه الظاهرة، وذلك فى محاولة للإجابة عن السؤال الرئيس فى الدراسة : إلى أى مدى نجحت مصر فى الحد من تداعيات هذه الظاهرة على الأمن القومى؟

ترتيبًا على ما تقدم تأتى هذه الدراسة فى إطار منهج وصفى وتحليلى لظاهرة الهجرة المصرية غير المشروعة فى بُعدها الأمنى لتحديد تأثيرها على الأمن القومى، وتم تناولها من خلال أربعة محاور على النحو التالى:

المحور الأول : الإطار النظرى والمفاهيمى لظاهرة الهجرة غير المشروعة.

المحور الثانى : تحليل ظاهرة الهجرة المصرية غير المشروعة فى بعدها الأمنى (الأسباب والدوافع – التداعيات).

المحور الثالث : التوجهات والسياسات المصرية لمكافحة الهجرة غير المشروعة.

المحور الرابع : النتائج والتوصيات المقترحة لمكافحة الهجرة المصرية غير المشروعة.

المحور الأول :

الإطار النظرى والمفاهيمى لظاهرة الهجرة غير المشروعة

تُمثّل الهجرة ظاهرة متعددة الأبعاد، حيث تتعدد تأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية على الدول سواء كانت دول مصدر أو عبور أو مقصد، ومن ثَم جاءت أهمية التعرف على مفاهيم هذه الظاهرة ومدى توافقها أو مخالفتها القواعد والقوانين المنظمة لها، ورصد الملامح الرئيسية لنشأتها وتطورها.

أولاً: المفاهيم السائدة للهجرة:

تُوصف الهجرة بكونها هجرة شرعية أو مشروعة أو قانونية أو نظامية فى حالة توافقها مع القواعد والقوانين الدولية والمحلية المنظمة لها، وتُوصف بغير الشرعية أو غير المشروعة أو غير القانونية أو غير النظامية فى حالة مخالفتها هذه القواعد والقوانين.

١- التعريف اللغوى للمفاهيم السائدة للهجرة:

الهجرة فى اللغة تعنى الابتعاد أو الترك أو الهجر، وبشكل عام يُقصد بها الخروج من أرض إلى أرض أخرى، أو انتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعيًا وراء الرزق [١]، وفى اللغة الإنجليزية تعنى migration، وغير شرعى أو غير قانونى فى اللغة الإنجليزية يعنى illegal، وغير نظامى يعنى irregular، والهجرة غير المشروعة أو غير الشرعية أو غير القانونية تعنى illegal migration ، وأما الهجرة غير النظامية فتعنى irregular migration [٢]، ورغم تعدد الوصف اللغوى للهجرة التى تتم خارج القواعد والقوانين المنظمة لها، فإن جوهرها واحد، ويقصد به الهجرة التى تتم بمعزل عن الأُطر المنظمة قانونًا، وقد تكون هذه الأُطر خاصة بدولتى المصدر والمقصد معًا، أو بإحداهما فقط، وسوف يتم استخدام تعبير الهجرة غير المشروعة فى هذه الدراسة اتساقًا مع السياق اللغوى والمفاهيمى السائد فى اللغة العربية فى وصف حالة الهجرة التى تتم بالمخالفة للقواعد والقوانين المنظمة لها.

٢- المفهوم الإصطلاحى للهجرة:

مصطلح الهجرة فى **العلوم الاجتماعية** يشير إلى الحركة الديموغرافية للأفراد أو المجموعات، وهى عملية تغيير محل الإقامة [٣]، وعرفها الأستاذ الفرنسى (Evertlee) [٤] بأنها التغيير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة بغض النظر عن المسافة المقطوعة ومدة الإقامة أو نوعها، أو التفريق بين الهجرة الخارجية والداخلية . [٥]

الهجرة من **منظور القانون الدولى** تعنى انتقال الأفراد بقصد الإقامة الدائمة، وينشأ عن الهجرة مركز قانونى للمهاجر اتجاه الدولة المهاجر إليها والدولة المهاجر منها [٦]، وعرَّف **المؤتمر الدولى المنعقد فى روما ١٩٢٤م** الهجرة بأنها: ترك الأجنبى بلده ضمن جماعة أو منفردًا ليصل إلى بلد آخر بقصد الإقامة المؤقتة طلبًا للعمل أو التعليم أو الاستفادة أو اللجوء السياسى، أو بُغية الإقامة الدائمة بغض النظر عن دوافع الانتقال. [٧]

المتأمل لمضمون ومفهوم الهجرة لغويًا واصطلاحيًا يستنتج أنها أحد مظاهر كفاح الإنسان للبقاء والارتقاء، وهى بذلك حق من حقوقه الطبيعية الأولية، كما أن المتتبع لحركة التاريخ الطبيعى والاقتصادى والإنسانى يستنتج أيضًا أن الهجرة واحدة من أبرز العلاقات الارتباطية بين الإنسان وموارد الثروة التى تحيط به، وأنها كانت ومازالت سببًا فى انتشار الحضارة والمدنية فى جميع جهات الأرض، كما أنها أحد العوامل المؤثرة فى حجم السكان سواء كان هذا التأثير إيجابيًا أو سلبيًا.

وترتيبًا على ما تقدم من تعاريف ومفاهيم للهجرة، يمكن تعريفها فى إطار عناصرها الرئيسية على أنها «حالة انتقال أو مغادرة أو ارتحال لفرد أو جماعة من بقعة جغرافية إلى بقعة جغرافية أخرى طواعية وبقرار شخصى من أجل تحقيق مصلحة سواء كانت لفترة قصيرة أو طويلة، أو بغرض الإقامة المؤقتة أو الدائمة، وهى إما تكون داخل الدولة وبالتالى لا يترتب عليها تغيير المركز القانونى للمهاجر، أو خارج الدولة وبالتالى يترتب عليها تغيير المركز القانونى للمهاجر».

ثانيًا: المفاهيم السائدة للهجرة غير المشروعة:

١- ظهر مفهوم الهجرة غير المشروعة حديثًا بعد ظهور الدولة الحديثة بمفهومها الحالى وفرض تصاريح دخول (تأشيرات) لكل من يريد أن يعبر حدودها، بالإضافة إلى تطبيق القوانين الصارمة والمعقدة الخاصة بالهجرة المشروعة، الأمر الذى أسهم فى ظهور وتطور الهجرة غير المشروعة.

٢- الهجرة غير المشروعة من **منظور منظمة العمل الدولية** (ILO) هى التى يكون بموجبها المهاجرون مخالفين الشروط التى تحددها الاتفاقيات والقوانين الوطنية المحلية، وهم أيضًا الأشخاص الذين رُخِّص لهم العمل بموجب عقد ثم يخالفون هذا العقد، وهم أيضًا الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية ثم يقيمون فيها تجاوزًا للقانون . [٨]

٣- تعددت مفاهيم الهجرة غير المشروعة **من المنظور القانونى**، حيث يُعرّفها البعض بأنها الدخول والخروج غير القانونى من وإلى إقليم أى دولة من قبل أفراد أو جماعات من غير الأماكن المحددة لذلك، ويذهب فريق آخر إلى أنها تعنى الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة بصفة مستمرة فيه مخالفًا القواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقًا لأحكام القانونين الدولى والداخلى، أو خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك، أو من منفذ شرعى باستخدام وثيقة مزورة. [٩]

ثالثًا: الهجرة غير المشروعة والمفاهيم ذات الصلة:

١- يرتبط ويتداخل مفهوم الهجرة غير المشروعة مع عدد من المصطلحات يجب التمييز بينهم مثل **مصطلح اللجوء**،

فجوهر تعريف اللاجئ (Arefugee) يكمن فى وجوده خارج بلاده ولديه خوف له ما يبرره مثل الاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو لآرائه السياسية ، لذلك فقد وضع نفسه تحت حماية هذا البلد، وبالتالى فالفرق بين المهاجر غير الشرعى واللاجئ يكمن فى الخطر الذى يتهدد الشخص المعنى، وحال توافر هذا الخطر نكون أمام حالة لجوء، حتى ولو كانت الهجرة بطريقة غير مشروعة، وبالتالى فإن كل لاجئ هو مهاجر غير شرعى، ولكن ليس كل مهاجر غير شرعى لاجئًا . (١٠)

٢- للتمييز بين الهجرة غير المشروعة **والإتجار بالبشر**، فالأولى محاولة فرد أو مجموعة أفراد دخول دولة ما بطرق غير مشروعة بما يعنى توافر الجانب الإرادى للمهاجر، بينما الثانية تعنى تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها لغرض الاستغلال بسائر أشكاله كالسُخرة أو الاسترقاق أو الاستغلال الجنسى، أو نزع الأعضاء، ونحن هنا أمام حالة انعدام تام لإرادة الشخص المعنى أو الضحية، وبالتالى فالإتجار بالبشر جريمة ذات طابع جنائى وتخضع لقانون ونظام مختلف عن الهجرة غير المشروعة.

٣- كما يختلف مفهوم **التهجير القسرى** عن مفهوم الهجرة غير المشروعة، نظرًا لأن التهجير القسرى هو هجرة اضطرارية ويُجبر عليها الفرد أو الجماعات إما لأسباب اقتصادية أو سياسية أو قهرية، وينتفى فيها إرادة المهاجر بعكس الهجرة غير المشروعة.

٤- الجدير بالإشارة أنه رغم أحقية دول العالم الغنية فى معارضة الهجرة غير المشروعة والعمل على مكافحتها بكل الوسائل والطرق، فإنها تستخدم وسائل غير قانونية أحيانًا وتتعارض مع حقوق الإنسان فى معاملة هؤلاء المهاجرين مثل الإقامة فى مُجمّعات معزولة فى ظروف معيشية سيئة، وممارسة أساليب القهر والإهانة فى التعامل معهم، وعلى الجانب الآخر تسمح هذه الدول بالهجرة الانتقائية إليها من أصحاب الكفاءات والعقول المتميزة حتى لو كانت بطرق غير مشروعة، وعلى حساب استنزاف هذه الكفاءات من مواطنها الأصلية.

رابعاً: النشأة والتطور التاريخى لظاهرة الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا:

يعود تاريخ الهجرة إلى الشمال من دول حوض المتوسط وبالتحديد لدول أوروبا الغربية إلى النصف الثانى من القرن الماضى وتحديدًا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث خرجت أوروبا من هذه الحرب فاقدة قدرتها البشرية وبنيتها التحتية، ومع انطلاق **مشروع مارشال** (١١) لإعادة إعمار أوروبا شرعت الدول الكبرى الاستعمارية آنذاك فى جلب العمالة الأجنبية معتمدة فى ذلك على مستعمراتها الأفريقية المتوسطية بسبب قربها الجغرافى ونفوذ الدول الأوروبية فيها.

١- المرحلة الأولى قبل عام ١٩٧٥م:

اتسمت هذه المرحلة بحاجة الدول الأوروبية المُلحة إلى العمالة الأجنبية القادمة من جنوب البحر المتوسط وسيطرتها على حركة تدفق أعداد المهاجرين من خلال قنوات التجمع العائلى التى تدين بالولاء للدول الأوروبية الاستعمارية، كما فعلت فرنسا مع كل من الجزائر وتونس والمغرب، وتميزت هذه المرحلة بظهور الخطابات الحقوقية للمهاجرين ومطالباتهم بالحقوق المدنية لهم ولأبنائهم.

٢- المرحلة الثانية ١٩٧٥م – ١٩٩٥م:

غلبت على هذه المرحلة ظهور التناقضات بين المهاجرين ومزاحماتهم لأبناء البلد الأصلى فى سوق العمل مما أدى بالدول الأوروبية إلى تقييد الهجرة، ومع دخول **اتفاقية «شنجن»** الموقعة بين فرنسا وألمانيا ولكسمبورج وهولندا حيز التنفيذ عام ١٩٨٥م تم فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية ضد عمليات الهجرة إلى أوروبا من خارجها، الأمر الذى أدى إلى ظهور ما يعرف بالهجرة غير المشروعة لآلاف الشباب الأفارقة والعرب.

٣- المرحلة الثالثة ١٩٩٥م وحتى الآن:

اتسمت هذه المرحلة بالطابع الأمنى الصارم للسياسات الأوروبية فى مواجهة الهجرة غير المشروعة القادمة من جنوب المتوسط تحديدًا استنادًا إلى ظهور التيار الإسلامى التطرفى فى دول جنوب المتوسط وعولمته، والتفجيرات الإرهابية التى شهدتها كل من باريس ومدريد فى عام ١٩٩٥م، ٢٠٠٤م، ولندن فى يوليو ٢٠٠٥م بالإضافة إلى تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى بدأت معها حملات مكافحة الإرهاب والترويج بأن أحد أسباب انتشار الإرهاب فى أوروبا هو الهجرة غير المشروعة القادمة من دول جنوب المتوسط.

المحور الثانى:
تحليل ظاهرة الهجرة المصرية غير المشروعة فى بُعدها الأمنى:
(الأسباب والدوافع – التداعيات)

المتأمل من منظور عام للهجرة، وبصفة خاصة للهجرة غير المشروعة يلاحظ أنه مع بداية نشأتها كانت للهجرة انعكاسات فى معظمها إيجابية على طرفيها دول المصدر ودول المقصد، حيث استفادت دول المصدر صاحبة الإنتاج البشرى الفائض عن حاجتها فى ظل ضعف اقتصادى ومالى من تصدير هذا الإنتاج البشرى إلى دول المقصد صاحبة الاقتصاد القوى والفائض

المالى الكبير والحاجة المُلحة للأيدى العاملة، ومن ثَم نشأت علاقة ارتباطية اعتمادية حققت مكاسب لكلا الطرفين، ومع مرور الوقت وفى ظل مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية والتكنولوجية، اختلفت هذه العلاقة وظهرت التداعيات والمؤثرات السلبية على كلا الطرفين، والتى استوجبت ضرورة مجابهة هذه الظاهرة بسياسات وآليات أمنية فى معظمها من دول المقصد، وبسياسات وآليات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية وأمنية من دول المصدر ممَّن تمتلك القدرات والإمكانات لذلك.

تواجه مصر بحكم موقعها الجغرافى كدولة **مصدر وعبور ومقصد** للهجرة غير المشروعة تَحدِّيات ومهددات ومخاطر تؤثر على أمنها القومى، وتبذل العديد من الوزارات والمؤسسات المصرية المعنية بملف الهجرة غير المشروعة جهدًا مخلصًا لمكافحة هذه الظاهرة والحد من تداعياتها فى إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة ٢٠١٦م – ٢٠٢٦م، والتى طرحتها الحكومة المصرية وجارٍ العمل بها وتكثيف جميع الجهود الحكومية وغير الحكومية لتحقيق أهدافها بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية.

أولاً: أسباب ودوافع الهجرة المصرية غير المشروعة:

حدَّدت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة ٢٠١٦م – ٢٠٢٦م المحافظات الأكثر تصديرًا للهجرة غير المشروعة فى محافظات الشرقية، الدقهلية، المنوفية، الغربية، كفر الشيخ، المنيا، أسيوط، الفيوم، الأقصر، كما حددت محافظات العبور فى الإسكندرية، دمياط، مرسى مطروح[١٢]، وتعتبر إيطاليا أشهر دول المقصد للهجرة المصرية غير المشروعة، بالإضافة إلى تركيا واليونان وقبرص، ثم تأتى فرنسا وآيرلندا وألمانيا ثم إسرائيل وجنوب أفريقيا. [١٣]

١- تأتى **المتغيرات الاقتصادية** المحلية كأحد أهم الأسباب والدوافع للهجرة المصرية غير المشروعة، حيث عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية رغم الجهود المبذولة فى هذا الصدد، وكذلك انكماش الاستثمار، وانخفاض قيمة العملة المصرية، وتراجع عائدات الحاصلات الزراعية فى ظل أزمة الغذاء العالمى، وزيادة أعداد اللاجئين على الأراضى المصرية، وتقليص فرص العمل أمام العمالة المصرية.

٢- كما تُمثّل **المتغيرات الاجتماعية** فى البيئة المصرية أحد الأسباب والدوافع للهجرة غير المشروعة نظرًا للزيادة السكانية المطردة، وتَغيُّر البنية التركيبية السكانية بزيادة نسبة الشباب فى الهرم السكانى للمجتمع ورغبتهم فى السفر إلى الخارج، وانخفاض مستوى التعليم خاصة الفنى، وتراجع الرؤية المجتمعية لقيمة العمل، وانتشار ثقافة الهجرة غير المشروعة فى القرى والمحافظات المصدرة لها، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الانتماء والولاء الوطنى.

٣- ترجع أسباب الهجرة المصرية غير المشروعة **من المنظور القانونى** إلى وجود بعض الفجوات التشريعية فى القوانين المصرية، والتى تكشف الدولة جهودها مع مجلس النواب للتغلب عليها، بالإضافة إلى بعض القوانين الأوروبية التى تُمثّل حافزًا على هجرة الأطفال غير المصحوبين، والقيود القانونية المفروضة على الهجرة المشروعة إلى الخارج وارتفاع تكلفتها.

٤- يلعب **الإعلام والمتغيرات التكنولوجية** (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) دورًا مهمًا فى تشجيع وتحفيز ورفع سقف تطلعات الشباب المصرى للهجرة غير المشروعة، بالإضافة إلى قصور التعليم الفنى فى مصر عن رفع مهارات الشباب بما يواكب التطور التكنولوجى الراهن واحتياجات سوق العمل.

٥- تُمثّل **المتغيرات البيئية** المصرية عوامل طرد ودوافع للهجرة غير المشروعة، كالتلوث البيئى وتأثيره على بعض الحرف كالصيد مما يدفع أصحاب هذه الحرف للعمل كوسطاء تنفيذيين للهجرة غير المشروعة،بالإضافة إلى ظاهرتى الجفاف والتصحر، وانكماش الرقعة الزراعية وتأثيره على المزارعين والتى تدفع بأبنائهم إلى البحث عن فرص عمل لتحسين مستوى معيشتهم من خلال الهجرة غير المشروعة.

ثانيًا: تداعيات ظاهرة الهجرة المصرية غير المشروعة فى بعدها الأمنى:

يتضح البُعد الأمنى لظاهرة الهجرة المصرية غير المشروعة فى ارتباطه بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة كأحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق الأمن القومى، وتؤكد كذلك رؤية ورسالة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة ٢٠١٦م-٢٠٢٦م، والتى تضع تحقيق التنمية الشاملة بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ومع الأطراف الإقليمية والدولية أساسًا للسياسات التنفيذية وآليات مكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة، كما أن جوهر الأمن القومى ومقياس تحقيق متطلباته فى أى دولة هو ما حققته من تنمية شاملة ومستدامة على أراضيها.

١- التداعيات الأمنية للهجرة المصرية غير المشروعة فى المجال السياسى:

أ- اعتبار مصر دولة **مصدر وعبور ومقصد** للهجرة غير المشروعة من منظور المنظمات والهيئات الدولية المعنية بشئون مكافحة الهجرة غير المشروعة يقلل من الفرص المتاحة أمام

مصر للعب دور محورى فى السياسات والترتيبات الأمنية الإقليمية وينعكس سلبيًا على تحقيق متطلبات الأمن القومى المصرى فى الدائرة الإقليمية.

ب- النمو المتزايد لأعداد المهاجرين المصريين غير الشرعيين فى بلاد المهجر يؤدى إلى تكوين **أقليات مقيمة** إقامة غير شرعية يمكن استغلالها وتوجيهها بدعاوى كاذبة لتشويه إنجازات الحكومة والمطالبة بمساومات سياسية للضغط على النظام السياسى وزعزعة الثقة بين المواطنين والرموز الوطنية بالدولة، مما يؤثر سلبيًا على الأمن السياسى الداخلى.

٢- التداعيات الأمنية للهجرة المصرية غير المشروعة فى المجال الاقتصادى:

أ- تؤدى الهجرة المصرية غير المشروعة من المزارعين والحرفيين المَهرَة إلى حدوث نُدرة فى الكفاءات المتميزة فى هذه المجالات، وبالتالى إلى خلل مهنى فى الكفاءة الإنتاجية، كما يؤدى النقص فى العمالة الماهرة إلى زيادة كبيرة فى معدلات الأجور للموجودين من هذه الفئات، الأمر الذى يؤثر سلبيًا على هيكل الأجور والتكلفة الاقتصادية للسلع والمنتجات، ويؤثر على حجم الإنتاج والناتج القومى كآليات مهمة لتحقيق التنمية، ومتطلبات أساسية لتحقيق الأمن الاقتصادى.

ب- قد يرى البعض أن التحويلات المالية للمهاجرين المصريين غير الشرعيين قد يكون لها انعكاس إيجابى ودور فى المساهمة فى مشروعات التنمية بالدولة، إلا أن هذه التحويلات لا تذهب بالضرورة إلى قنوات الاستثمار الإنتاجية وإنما غالبًا ما تذهب إلى المجالات ذات الربحية السريعة التى قد تتعارض مع متطلبات الأمن الاقتصادى للدولة.

٣- التداعيات للهجرة المصرية غير المشروعة فى المجال الاجتماعى:

تشير الدراسات الاجتماعية أن أكثر من ٩٥٪ من المهاجرين المصريين غير الشرعيين من الذكور تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٥ سنة [١٤]، الأمر الذى أسهم فى بروز ظاهرة الزواج من أجنبيات لضمان الوجود الآمن داخل دولة المهجر، ومن ثَم ظهرت مشكلات نَسب الأطفال وظهور جيل من الشباب فاقدى الانتماء والولاء الوطنى بالإضافة إلى أن زيادة نسبة الذكور من المصريين فى بلاد المهجر تؤدى إلى مشكلات سلوكية نتيجة لامتهانهم مهنًا مُتدنية تولّد ميلاً للعنف والانحراف الأخلاقى والسلوك الإجرامى، الأمر الذى يستوجب ترحيلهم إلى مصر مُحمَّلين بكل هذه المشكلات مما يتسبب بتداعيات وأعباء أمنية على أجهزة الأمن المصرية ويؤثّر سلبيًا على حالة السلم والأمن الاجتماعى الداخلى.

٤- التداعيات الأمنية للهجرة المصرية غير الشرعية فى المجال العسكرى والأمنى:

أ- استباحة الأراضى المصرية كدولة معبر للهجرة غير المشروعة، ومحاولات اختراق حدودنا البرية والساحلية الشمالية والجنوبية والغربية من المهاجرين غير الشرعيين، وعصابات الإتجار بالبشر للوصول إلى دول شمال وغرب أوروبا عبر البحر المتوسط، كل ذلك يتسبب فى حالة تَوتّر وتَحفّز دائم على الحدود تستوجب نشاطًا مكثفًا واستعدادًا قتاليًا عاليًا ومستمرًا، وتتطلب جهودًا مضاعفة من قوات حرس الحدود والأجهزة الأمنية.

ب- تهديد الأمن العام المصرى من جَرَّاء جرائم المهاجرين غير الشرعيين وتهريبهم الأسلحة والمخدرات عبر حدودنا البرية والساحلية، وتداعيات انتماء البعض منهم إلى تنظيمات إرهابية، بالإضافة إلى عمليات النصب والاحتيال التى تمارسها مكاتب التسفير الوهمى وعصابات الإتجار بالبشر.

المحور الثالث

التوجّهات والسياسات المصرية لمكافحة الهجرة غير المشروعة:

على مدى ثمانى سنوات انتهجت الحكومة المصرية توجهات وسياسات ناجحة وفعّالة فى تعاملها مع تحدّيات ومهددات وأخطار ملف الهجرة غير المشروعة نظرًا لتأثيره المباشر على الأمن القومى المصرى، حيث نجحت فى الحد من تدفّقات الهجرة غير المشروعة منها وإليها، وهذا بالرغم من استضافة ملايين اللاجئين والمهاجرين من مختلف الجنسيات واستفادتهم من جميع الخدمات الأساسية والاجتماعية أسوة بالمواطنين المصريين بالإضافة إلى النجاح فى ضبط وإحكام الحدود البرية والساحلية، ووضع إطار تشريعى وطنى لمكافحة تهريب المصريين المهاجرين غير الشرعيين، وتبنّى إستراتيجية وطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة اعتبارًا من عام ٢٠١٦م وتسعى لتحقيق أهدافها بحلول عام ٢٠٢٦م، وجاءت أهم التوجّهات والسياسات لمكافحة الهجرة المصرية غير المشروعة على **النحو التالى**: [١٥]

١- شاركت مصر فى «**إعلان روما**» بشأن مبادرة الاتحاد الأوروبى والقرن الأفريقى لمساعدة دول القرن فى مكافحة أسباب الهجرة غير المشروعة فى نوفمبر ٢٠١٤م، إلى جانب مشاركتها بفاعلية فى عملية التحضير والصياغة فى «**قمة فاليتّا**» بمالطا حول الهجرة غير المشروعة فى نوفمبر ٢٠١٥م.

٢- تجفيف منابع الهجرة المصرية غير المشروعة ومنع خروج أى مركب هجرة من السواحل المصرية فى إطار السياسات التنفيذية وآليات أول إستراتيجية وطنية لمكافحة ومنع الهجرة

غير المشروعة ٢٠١٦م – ٢٠٢٦م بالإضافة إلى إصدار قانون ٨٢ لعام ٢٠١٦م لمكافحة الهجرة غير المشروعة الذى حدَّد عقوبات رادعة لمكافحة هذه الظاهرة، وذلك بتجريمه كل أشكال تهريب المهاجرين، وكذلك تم تأسيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير المشروعة والإتجار بالبشر بموجب هذا القانون.

٣- ترأست مصر واستضافت بشرم الشيخ فى يونيو ٢٠١٦م **الاجتماع الوزارى الثانى لمبادرة الاتحاد الأفريقى** حول الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، فضلاً عن إطلاق مصر وإيطاليا مبادرة مشتركة لتدريب كوادر شُرَطية من ٢٢ دولة أفريقية على مكافحة الهجرة غير المشروعة فى مارس ٢٠١٧م.

٤- قامت وزارة الهجرة بمتابعة تنفيذ المبادرة الرئاسية «**مراكب النجاة**» التى أطلقها «**الرئيس عبد الفتاح السيسى**» ضمن توصيات النسخة الثالثة من منتدى شباب العالم فى ديسمبر ٢٠١٩م (شملت ١٤ محافظة بين المحافظات الأكثر توجهًا للهجرة غير المشروعة) فى إطار مشاركة مصر فى تنفيذ المؤتمر العالمى للهجرة الذى شاركت مصر فى مراحل إعداده واعتماده بمدينة «**مراكش**» المغربية فى ديسمبر ٢٠١٨م.

٥- استضافت مصر **المنتدى الإقليمى الأول** «**لهيئات التنسيق الوطنية**» لمكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين فى أفريقيا فى نوفمبر ٢٠١٩م كما تم إطلاق المكون من «**مشروع تفكيك شبكات الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين فى شمال أفريقيا**» بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة وذلك فى يوليو ٢٠٢٠م.

٦- طرح «**الرئيس عبد الفتاح السيسى**» فى ١١ أكتوبر ٢٠٢١م خلال مشاركته فى قمة دول تجمع «**فيشجراد**» بالمجر رؤيته الأشمل لحل أزمة الهجرة غير المشروعة التى تؤرق دول أوروبا، موضحًا أن الخطوط الأساسية والركيزة الضرورية لحل الأزمة تبدأ بعودة الاستقرار للدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، ودعمها لتحقيق معدلات تنمية جيدة، كما أكَّد «الرئيس عبد الفتاح السيسى» أن مصر تحتضن ملايين المهاجرين ولا تعترف بمصطلح لاجئين.

٧- حرصت مصر على تدريب وتأهيل الشباب بالتعاون بين عدد من وزارات ومؤسسات الدولة، بجانب التعاون مع الشركاء الدوليين لتحقيق التنمية المستدامة كأحد أهم آليات مكافحة الهجرة غير المشروعة، وجاء أبرز نتائج هذه الجهود فى «**إطلاق المركز المصرى الألمانى للهجرة والتوظيف وإعادة الإدماج**» بتنسيق مع الجانب الألمانى لتدريب وتأهيل الشباب على فرص العمل المتاحة فى ألمانيا وكذلك تقديم خدمات التوظيف للباحثين عن العمل وإعادة الإدماج.

٨- تعددت السياسات المصرية فى إطار برامج ومبادرات الحماية الاجتماعية لتحقيق أهم أهداف التنمية المستدامة وهو «**القضاء على الفقر**» وتحسين الحياة المعيشية للأسر المصرية كأحد أهم آليات مكافحة الهجرة غير المشروعة، حيث بلغ إجمالى الانفاق على هذه البرامج منذ العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢ تريليون جنيه، وفى هذا الإطار أطلقت الحكومة «**مبادرة حياة كريمة**» كمشروع طموح لمعالجة الفقر متعدد الأبعاد من خلال تطوير وتحسين حياة مراكز وقرى الريف المصرى، ١٧٥ مركزًا على مستوى ٢٠ محافظة، ٤٦٥٨ قرية وأكثر من ٢٩ ألف تابع لها (كفور ونجوع وعِزَب)، وذلك خلال ثلاث سنوات، ويبلغ إجمالى المستفيدين ٥٨ مليون مستفيد، وبتكلفة إجمالية ٧٠٠ مليار جنيه، بالإضافة إلى برنامج «**تكافل وكرامة**» الذى بلغ إجمالى المستفيدين من معاشات تكافل وكرامة خلال الثماني سنوات السابقة نحو ٥ ملايين أسرة بإجمالى نحو ١٢,١ مليار جنيه، كما بلغ دعم السلع التموينية نحو ٥٥٩ مليار جنيه، ودعم الإسكان نحو ١١،٦ مليار جنيه كما بلغ إجمالى المشاريع التى نفذها المشروع القومى للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية «**مشروعك**» منذ انطلاقه حتى أغسطس ٢٠٢٢م نحو ١٩٨,٦ ألف مشروع بقروض تقترب من ٢٥ مليار جنيه، وقد وفَّرت هذه المشروعات ٩٥,٨ ألف فرصة عمل. (١٦)

٩- حظيت الجهود والسياسات التنفيذية المصرية فى مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة بتقدير معظم الدول الأوروبية والمنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة بالهجرة، حيث أكَّد «**الاتحاد الأوروبى**» تقديره ودعمه مصر فى جهودها لمكافحة الهجرة غير المشروعة والإرهاب، كما أشار تجمع «**فيشجراد**» بالجهود المصرية فى ملف الهجرة غير المشروعة، وذكر «**رئيس وزراء المجر**» فى مؤتمره مع «**الرئيس عبد الفتاح السيسى**» فى «**بودابست**» فى ١٣ أكتوبر ٢٠٢١م «أن أمن بروكسل (مقر رئاسة الاتحاد الأوروبى) لا يبدأ من ضواحيها وإنما من الحدود البحرية والبرية المصرية، وأن مصر لم تسمح لسفينة واحدة تنقل مهاجرين غير شرعيين بمغادرة شواطئها منذ ٢٠١٦م، حيث تقدم مصر مساهمة ضخمة لأمننا ولأمن أوروبا بالكامل».

المحور الرابع
النتائج والتوصيات المقترحة لمكافحة الهجرة المصرية غير المشروعة:

مما لاشك فيه أن الهجرة المصرية غير المشروعة لها تأثير سلبى على الأمن القومى المصرى فى مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية وباقى المجالات

الأخرى، كما أن لهذه الهجرة غير المشروعة تداعيات على الأمن القومى المصرى فى دوائره الداخلية والمباشرة والإقليمية والدولية، وسوف نستعرض النتائج والتوصيات التى خلصت بها الدراسة على **النحو التالى:**

أولاً: نتائج الدراسة:

١- فاقم من تأثير ظاهرة الهجرة المصرية غير المشروعة على الأمن القومى المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ارتباطها وتشابكها مع خريطة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة والإتجار بالبشر، الأمر الذى استوجب تنفيذ مجابهات ميدانية عسكرية وأمنية من قوات حرس الحدود وقوات إنفاذ القانون من القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، والذى كان بمنزلة تمهيد الطريق لتبنّى وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة ٢٠١٦م – ٢٠٢٦م.

٢- مثّل «**عام ٢٠١٦**» علامة فارقة فى تاريخ الهجرة المصرية غير المشروعة، فقبل هذا العام احتلت مصر مرتبة متقدمة فى ترتيب الدول فى مؤشرات الهجرة غير المشروعة كدولة «**مصدر وعبور ومقصد**» وبعد هذا العام ونتيجة للجهود المصرية المكثفة لمكافحة الهجرة غير المشروعة تقلصت معدلات هذه الهجرة وأشادت الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالهجرة والإتجار بالبشر واللاجئين بالدور المصرى فى هذا المجال، مما يعزز من الفرص المتاحة لمصر للقيام بأدوار أمنية محورية على المستوى الإقليمى، والاعتماد على مساهمتها الأمنية الفعالة على المستوى الأوروبى.

٣- تبنّت مصر منذ عام ٢٠١٦م إستراتيجية شاملة للقضاء على الهجرة غير المشروعة بأهداف محددة وآليات فعالة حتى أصبحت نموذجًا دوليًا ناجحًا فى مكافحة الهجرة غير المشروعة ودعم اللاجئين، وحظيت بإشادات دولية بتعاملها مع كلا الملفَّين فى إطار حرصها على الالتزام بالاتفاقيات الدولية، حيث نجحت بشكل كبير فى الحد من تدفقات الهجرة غير المشروعة إليها، بالإضافة إلى ضبط وإحكام حدودها البرية والبحرية أمام تسلل المهاجرين غير الشرعيين منها، أو عبور أراضيها وسواحلها.

٤- أسهمت بقدر كبير السياسات التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة ٢٠١٦م-٢٠٢٦م وبرامج ومبادرات الحماية الاجتماعية التى أطلقتها الحكومة المصرية فى تحسين الأحوال المعيشية للأسر المصرية وتوفير فرص عمل للشباب فى المحافظات المصدرة للهجرة غير المشروعة، مما كان له أكبر الأثر فى مواجهة الفقر والبطالة ومحدودية فرص العمل باعتبارها دوافع رئيسية للهجرة المصرية غير المشروعة، الأمر الذى انعكس إيجابيًا على تحقيق متطلبات الأمن القومى فى بُعده الاجتماعى بنطاق الدائرة الداخلية.

٥- نجحت قوات حرس الحدود بالتعاون مع القوات الجوية والبحرية فى ضبط وإحكام وتأمين الحدود المصرية البرية والساحلية وعدم استباحة الأرض المصرية «**كدولة عبور**» للهجرة غير المشروعة من دول الجوار الجغرافى مما أسهم فى تحقيق متطلبات الأمن القومى فى بُعده العسكرى والأمنى فى نطاق الدائرة المباشرة.

ثانيًا: التوصيات المقترحة لمكافحة الهجرة المصرية غير المشروعة:

١- في المجال السياسى / الاقتصادى:

إبرام الاتفاقيات وطرح برامج تعاون دولية وإقليمية مع الدول صاحبة المصالح المشتركة فى مكافحة الهجرة غير المشروعة، وفتح قنوات جديدة لهجرة المصريين إلى الخارج فى إطار شرعى، وتسهيل إجراءات الهجرة الشرعية الموسمية أو الدائرية بما يوفر فرص عمل للشباب ويحقق مطالب الأمن القومى فى بُعديه السياسى والاقتصادى.

٢- في المجال الاجتماعى:

إدراج موضوعات للهجرة غير المشروعة فى مناهج الدراسات الاجتماعية، والتربية الوطنية فى مراحل التعليم المختلفة لبناء وعى وطنى وأمنى بمخاطر هذا النوع من الهجرة لدى الشباب المصرى، مع الاهتمام بتطوير التعليم الفنى ومراكز التدريب المهنى لتأهيل وتحسين المهارات المهنية وتوفير العمالة المطلوبة فى سوق العمل المحلية والأجنبية، الأمر الذى يعزز من متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعى المصرى.

٣- في المجال العسكرى والأمنى:

أ- دعم القدرات العسكرية والأمنية لقوات حرس الحدود والأجهزة الأمنية لكل من الشقيقتين ليبيا والسودان من خلال توسيع نطاق التدريبات العسكرية لحماية الحدود المشتركة، وتطوير وتفعيل الشراكات العسكرية والأمنية معهما لمكافحة التسلل والهجرة غير المشروعة والتهريب وعصابات الإتجار بالبشر.

ب- تفعيل برامج التعاون العسكرى والأمنى مع دول الاتحاد الأوروبى والمنظمات الدولية وأجهزة الأمم المتحدة، ودعم الجهود الإقليمية فى مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة لتفكيك التحالفات بين التنظيمات الإرهابية وعصابات التهريب والإتجار بالبشر، والذى ينعكس إيجابيًا على الأمن القومى فى بُعده العسكرى والأمنى.

٤- فى المجال القانونى:

تعزيز آليات التعاون القضائى والتشريعى، وإبرام اتفاقيات ثنائية جديدة للتعاون القضائى فى مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة مع الدول صاحبة المصالح المشتركة وذات الصلة والتى لا تربطها بمصر اتفاقيات ثنائية بغرض تيسير الإجراءات القضائية المتعلقة بتعقب عصابات التهريب، وتجميد أموالهم، بالإضافة إلى وضع آلية للعدالة الناجزة التى تضمن سرعة الفصل فى قضايا الهجرة غير المشروعة، الأمر الذى يعزز من متطلبات وتحقيق الأمن القومى المصرى فى بعده القانونى.

الخلاصة :

سعينا فى هذه الدراسة إلى طرح إطار نظرى ومفاهيمى لظاهرة الهجرة المصرية غير المشروعة فى بُعدها الأمنى فى إطار تحليلى من خلال التعرض لأسباب ودوافع هذه الهجرة وتداعياتها الأمنية فى المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، والأمنية، ثم تعرَّضنا للتوجهات والسياسات المصرية لمكافحة الهجرة غير المشروعة خلال السنوات الثمانى السابقة بعد تبنِّى الحكومة المصرية إستراتيجية وطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة ٢٠١٦م - ٢٠٢٦م، التى اعتمدت على آليات وسياسات تنفيذية تنموية لعلاج الأسباب والدوافع الأساسية لهذه الظاهرة والمتمثلة فى الدوافع الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دوافع من المنظور القانونى، والدور السلبى للإعلام، والتغيرات التكنولوجية، والتغيرات البيئية، ثم استخلصنا مجموعة من النتائج من هذه الدراسة، وأخيرًا طرحنا عدة توصيات لمكافحة الهجرة المصرية غير المشروعة فى المجالات الرئيسية المعنية بهذه الظاهرة.

المراجع :

١- معجم المعانى الجامع، https//ww.almoamg.com/dict/ar-ar
٢- انظر قاموس أطلس الموسوعى، انجليزى عربى، دار أطلس للنشر ، ص ٧٣٤ – ٨٧٢.
٣- يحيى على حسن، المشروعية القانونية والأبعاد الأمنية للهجرة الوافدة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، ص ١٨.
٤- أستاذ علم الاجتماع، فرنسى الجنسية، صاحب نظرية الهجرة.
٥- سلمان السكران، الهجرة السكانية الداخلية، ترجمة محمد السيد غلاب، وفؤاد اسكندر، القاهرة، ٢٠٠٠م، ط١، ص ٤٩٩.
٦- طارق حسين محمود، دور الشرطة فى حماية حق التنقل مع التطبيق على المنع من السفر، رسالة دكتوراه فى علوم الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٩٤.
٧- محمد على محمد، دراسات فى التغيير الاجتماعى، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٤م، الإسكندرية، ط١، ص ٤١.
٨- محمد نجيب محمد على، إستراتيجية مقترحة لمواجهة تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطنى السودانى، رسالة دكتوراه، فى الفلسفة القومية، كلية الدفاع الوطنى، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، القاهرة، ٢٠١٩م، ص ٥.
٩- وحيد عبد المجيد وآخرون، الهجرة غير النظامية، دراسة الحالة المصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٨م، ص٣٣
١٠- وحيد حامد وآخرون، مرجع سابق، ص٣٦.
١١- مشروع مارشال إعادة ما دمرته الحرب العالمية الثانية بتمويل أمريكى.
١٢- الإستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة ٢٠١٦م – ٢٠٢٦م، موقع مجلس الوزراء، www.idsc.gov.eg على الرابط :
http://idscapp.gov.eg/public/share/media/details/488
١٣- نسرين البغدادى وآخرون، بحث الهجرة غير الشرعية للشباب فى المجتمع المصرى، اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة بالتعاون مع المجلس القومى لحقوق الإنسان، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية، القاهرة، ٢٠١٥م، ص ٨.
١٤- نسرين البغدادى وآخرون، مرجع سابق، ص١٢.
١٥- انظر موقع الهيئة العامة للاستعلامات على الرابط:
https:w.sis.gov.eg / story/23277/./.Dg%85%D.
١٦- انظر موقع مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار: الموقع:
www.id.sc.gov.eg